www.daralthaqafa.com

المنهج الأصولي في صناعة الفقيه القانوني

الدليل التطبيقي لمهارات الفهم والاستنباط والصياغة التشريعية وآليات التفسير القانوني

المبادئ المنطقية - المبادئ اللغوية
الدلالات الأصولية - الصياغة القانونية

الدكتور أمجد علي سعادة
مختص في القضاء الشرعي والتحكيم التجاري
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

صادر عن وقف بر الوالدين العلمي

www.daralthaqafa.com

المنهجُ الأُصوليُّ في صِناعةِ الفقيهِ القانُونيّ

الدليل التطبيقي لمهارات الفهم والاستنباط
والصياغة التشريعية وآليات التفسير القانوني

المبادئ المنطقية - المبادئ اللغوية
الدلالات الأصولية - الصياغة القانونية

www.daralthaqafa.com

260, 444

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/6/3555)

المؤلف: أمجد علي محمد سعادة

الكتاب: المنهج الأصولي في صناعة الفقيه القانوني

الواصفات: تقنين الشريعة الإسلامية - القواعد الفقهية - أصول الفقه الفقه الإسلامي

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-0-2584-0

الطبعة الأولى 2027 م - 1448هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

ريع هذا الكتاب لصالح (وقف بر الوالدين العلمي)
ساهم في دعم الوقف بحصولك على النسخة الأصلية
من الكتاب ولتستمر هذه الإصدارات يطلب من المتجر الوقفي:
www.dr-saadeh.com

وقف بر الوالدين العلمي
PR-WAQF

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

المنهج الأصولي في صناعة الفقيه القانوني

الدليل التطبيقي لمهارات الفهم والاستنباط
والصياغة التشريعية وآليات التفسير القانوني

المبادئ المنطقية - المبادئ اللغوية
الدلالات الأصولية - الصياغة القانونية

الدكتور أمجد علي سعادة
مختص في القضاء الشرعي والتحكيم التجاري
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

مقدمة كتاب

المَنْهَجُ الأُصولِيُّ فِي

"صِناعَةِ الفَقيهِ القَانُونِيِّ"

الدَّلِيلُ التَّطْبِيقِيُّ لِمَهَارَاتِ الفَهْمِ وَالِاسْتِنْبَاطِ وَالصِّيَاغَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَآلِيَّاتِ التَّفْسِيرِ القَانُونِيِّ

الحمدُ للهِ الذي علَّم بالقلم، وشرع الأحكام لِتَقويم الأُمم، والصلاةُ والسلامُ على من أُوتي جوامع الكَلِم .أما بعد؛

فإنَّ المبادئ العقلية، ومدارك العلوم، وقواعد الاستدلال، ودَلالات اللّغة وأساليبها، هي الأدواتُ التي لا يستغني عنها طالبُ علمٍ ولا قاضٍ ولا مُشرّع؛ فبها تُصان العقول عن الخطأ والزلل والخطل، وبها تُحَدُّ التعاريف، وتُسبك الحجج، وتُنقد النصوص والأحكام، وتُصاغ العقود لِتُحفظ الحقوق ويُنصر بها الحق. ومن هذا المنطلق الدقيق، وُلِد هذا الكتاب "**صناعة الفقيه القانوني**"، ليكون أساساً علمياً وبناءً هرمياً تتابعياً يهدف إلى صياغة العقلية الفقهية والقضائية صياغةً برهانيةً مُحكمة.

وقد نُسجت خيوط هذا المُصنَّف خِصّيصاً ليكون مقرراً عِلمياً وعملياً لطلبة "القضاء الشرعي" في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، بغية الارتقاء بملكاتهم، وتحقيق حِذقِهِم، وضمان إتقانهم التعامل مع النصوص القانونية ودقة فهمهم لها، وهو في ذات الوقت مرجع لا يستغني عنه طلبة القانون والمشتغلون به من قضاة ومشرعين ومحامين وأكاديميين، في زمن عزت المصنفات الأصولية المستوعبة للتطبيق الفقهي والقانوني المعاصر، ولذا فإن **هذا المصنف هو جسر للشرعيين نحو الفقه القانوني، ولطلبة القانوني نحو أصول الفقه، فتضبط الأصول وتحكم، وتفتح الآفاق ليستوعب عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي.**

ولقد اعتمدنا في بناء هذا المعمار الاستدلالي على منهجية تراكمية تتدرج بالفقيه القانوني عبر أربعة فصول محورية، يشكل كلٌّ منها لبنةً أساسية في صناعة الفقيه القانوني:

- **الفصل الأول المنطق القانوني (المبادئ المنطقية والعقلية) :**ويهدف إلى تدريب الفقيه القانوني على ضبط آليات الإدراك بالتمييز الدقيق بين "التصور" المجرد و"التصديق" الحُكمي، وبناء القدرة على التجريد الذهني، وصياغة الحدود والتعاريف الجامعة المانعة، وصولاً إلى إرساء ملكة النقد وتأسيس الحصانة العقلية ضدّ محاولات الإرباك والتشويش والتلاعب بالحقيقة، وصيانة القوة العاقلة وحماية العقل من مغبة الوقوع في المغالطات المنطقية والأقيسة الفاسدة.

www.daralthaqafa.com

- **الفصل الثاني اللسان الفقهي القانوني (المبادئ اللغوية الأصولية)** :ويمثل انتقالاً من هندسة العقل إلى إتقان فقه اللفظ ودقائق الدلالة؛ إذ يهدف إلى إحكام الوقوف على الدلالة اللفظية وفهم آليّات تحليل النص لتجنب الخلط الدلالي. وفيه يغوص الفقيه القانوني في علاقات الألفاظ بمعانيها (كالمشترك والمشكك)، ويدرك كيف يعبرُ الذّهنُ عبورًا آمنًا وسليمًا من اللّفظ إلى المعنى. يَلِج الذهنُ إلى المعنى عبر دلالات المطابقة والتضمُّن والالتزام، مع ضبط فلسفة الحقيقة والمجاز وأدوات الربط (حروف المعاني) التي تُعد مفاصل تُحدد الحقوق والالتزامات.
- **الفصل الثالث (الدلالات الأصولية)** :وهو معراج الاستنباط والاستدلال؛ ويهدف إلى تجذير "الملكة الاستنباطية" وتحقيق "الانضباط التفسيري" لسد أبواب الأوهام والخيالات والتأويلات البعيدة. وفيه يمتلك الفقيه مفاتيح التعامل مع مراتب الوضوح وعوارض الخفاء في النصوص، ويفهم لغة الخطاب التشريعيّ بما فيها من منطوقٍ ومفهومٍ، وعامّ وخاصّ، ومطلق ومقيّد، ومجمل ومبيّن، إلى آخر ذلك. ومفاهيم الموافقة والمخالفة، ليستخرج الأحكام المباشرة ولوازمها التي أرادها المُشرّع، ويضبط ذلك بالقواعد المئة الحاكمة وبالمقاصد الشرعية.
- **الفصل الرابع (مبادئ الصياغة التشريعية والقانونية ومهاراتها)** :وهو ثمرة بناء العقل القانونيّ وضبط لغة القانون وأصول فهمها، وصولًا من ذلك إلى دقّة الصّياغة التشريعيّة، وصياغة العقود وغيرها من أشكال تنظيم العلاقات القانونيّة صياغةً واضحةً تقلّل من إمكانيّات النّزاع، وتحمي الحقوق، وتغلق الأبواب أمام التأويلات غير النّزيهة، والأفهام المغرضة.

ثمرات الكتاب والتطبيق النموذجي: إن الثمرة العظمى لهذا الكتاب تتجلى في تخريج قاضٍ وفقيهٍ وقانوني لا يقف عند ظواهر النصوص، بل يحول النص من "جملة ساكنة" إلى "دلالة متحركة" يحدّها المنطق الأصولي القانوني.

ولربط التنظير بواقع قطاع القضاء والمحاماة والتشريع، فقد **جرى تنزيل هذه المبادئ والمعارف تطبيقياً على حزمة من التشريعات الأردنية**؛ كقانون الأحوال الشخصية (استصحابً لحكم المادة 323 منه كقاعدة تأسيسية)، وقانون أصول المحاكمات الشرعية، وقانون التحكيم، والقانون المدني وغيرها من القوانين والتشريعات .وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد هذه القوانين الأردنية إنما جاء بوصفها "نموذجاً تدريبياً وميداناً تطبيقياً"؛ فالمبادئ المنطقية، والقواعد اللغوية، والدلالات الأصولية، ومهارات الصياغة المبثوثة في هذا السِّفر هي قواعد عقلية ولسانية كُلِّية متجاوزة للحدود، وتصلح لتكون ميزاناً دقيقاً للتطبيق على كافة القوانين والتشريعات المعمول بها في

www.daralthaqafa.com

عامة الدول والأنظمة القضائية، بل لكلّ كلامٍ صدرَ عن عاقلٍ يجري على سَنَن العقلاء في تعبيرهم عمّا في نفوسهم.

نسأل الله سبحانه أن يجعل هذا الجهد طريق فهم، ونصرة حق، وبيان دين، وإقامة حجة، وإعذاراً له وحده، فهو سبحانه من وراء القصد والنية.



www.daralthaqafa.com

تقريظ

الأستاذ الدكتور عارف عز الدين حسونة

أستاذ أصول الفقه

كلية الشريعة – الجامعة الأردنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

فإن أخي وصديقي الدكتور أمجد علي سعادة - أسعده الله في الدارين - غره بي حسن ظنه، وسلامة صدره؛ حتى استسمن مني ذا ورم، ونفخ في غير ضَرَم؛ فرغب إلي في مطالعة كتابه (صناعة الفقيه القانوني)، وإبداء الرأي فيه، والتعليق على جملة مادته؛ وإنني وإن كنت دون ذلك، ولستُ - والله - هنالك؛ إلا أنني نزلت عند رغبته، ولبيته من كرامته عليَّ، فحاولت مطلوبَه على قدري، وعالجته على حد وسعي؛ فقلت وبالله التوفيق:

لما سبق لي تدريس مادة (دلالات الألفاظ وتطبيقاتها القانونية) لطلبة ماجستير القضاء الشرعي- وجدت أن الكاتبين في علم دلالات الألفاظ عند الأصوليين من المعاصرين قد ندر فهم من أفرد بالتأليف محل عناية طالب القضاء الشرعي - والقانون الوضعي بعامة - من هذا العلم، وأن أكثر من دخل في شيء من هذا فهو إما مُقِل، وإما مُخِل، وإما مُضِل؛ وهذا ما أحوج إلى سدِّ هذه الثغرة، وجبر النقص، وما شمَّر له هذا الهمام النِّحْرير، والخِرِّيتُ الخبير، الذي طال في فنِّ القضاء درْسه، وفَقُهَت فيه نفسه، وطاعَ له فرعُه وأُسُّه.

وإن هذا الكتاب وان كان مطروقا في موضوعه الا أنه فريد في نظامه، بديع في اتساقه، مستجمع في مادته، متفنن في زياداته ونكاته.

وإن مؤلفه الجليل وطَّأَ لمباحثه بمدخل إليه من مبادئ المنطق، وقواعد النظر، وطرق الاستدلال؛ ومهَّد للولوج في دقائق موضوعه بتقاسيمَ وخطط تجمع شتاته، وتلم شعثه، وتنتظم منثور لآلئه؛ بما يعين الطالب على فهمه، ويُقدره على استذكار مضامينه. ثم إنه في معرض قضاياه، ومجالي موضوعه جمع بين مصطلحي الحنفية والجمهور، وكشف ما بينهما من الجمع والفرق، والتبادل والتقابل؛ وهو ما ساعد مؤلفَه عليه ما لا مريةَ فيه ولا مراءَ من حِذْقه في فنه، وعلو كعبه في مجاله.

كما أن من محاسن هذا الكتاب ومفرداتِه - فيما أرى - أنه تَشبَّع بالأمثلة القانونية، ونوَّع منها، وتوفَّر على تحليل ألفاظها، وحلِّ مستغلَق دلالاتها، حتى تبَسَّطَ في هذا واتسع، واخترع فيه وابتدع، على وجه يحصل به للدارس ملكة، واقتدار، ومُكْنَة ومِران، وما لا غُنْية عنه للقاضي والخصيم.

وبالجملة؛ فاسأل الله لهذا السفر الجليل أن تعم فائدته، وتتلاحق في الأجيال عائدته، وتمتلئ منه الأعين والأسماع، ويَرُوجَ في جميع الزمان والأصقاع؛ فلا ينقطع نفعه، ولا ينقضي أثره، ولا يُزايلُ صاحبَه أجرُه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مراجعة كتاب

«المنهج الأصولي في صناعة الفقه القانوني»

الدكتور سميح سليمان علي الزعبي

مدير المحاكم الشرعية -دائرة قاضي القضاة – الأردن

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فإن صناعة الفقه القانوني تُعدّ من أدق مجالات العمل العلمي والقضائي وأكثرها تركيباً؛ لأنها تقوم على مسار استدلالي مُحكم وانتقالٍ منضبط: من النص إلى الدلالة، ومن الدلالة إلى الفهم، ومن الفهم إلى الاستنباط، وصولاً إلى تنزيل الحكم على الواقعة وصياغته في صورة قانونية سائغة ومُحكمة. وهذا المسار لا يستقيم بمجرد الإلمام بالنصوص التشريعية أو حفظ المواد القانونية، وإنما يتطلب ملكة راسخة وأدوات منهجية تضبط التفكير والاستدلال، وفي مقدمتها علوم اللغة، وأصول الفقه، وقواعد التفسير والتأويل والترجيح.

ومن هذا المنطلق، يأتي كتاب «**المنهج الأصولي في صناعة الفقه القانوني**» ليقدم محاولة علمية جادة ورصينة تصل بين التراث الأصولي ومقتضيات العمل القانوني المعاصر. وقد أجاد المؤلف في **إخراج القواعد الأصولية من حيز المباحث النظرية المجردة إلى حيز «منهج التفكير القانوني»** الذي يبدأ من فهم الألفاظ ودلالاتها، ويمر بالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، ودرجات الوضوح وقوة الدلالة، والتعارض والترجيح، وينتهي إلى الاستنباط والصياغة والتطبيق العملي.

تجليات المنهج الأصولي في التطبيقات التشريعية والقضائية

تكتسب هذه الأدوات الأصولية أبعاداً تطبيقية حاسمة حين يُنزّل هذا المنهج على التشريعات ذات الخصوصية الفقهية والإجرائية، مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون أصول المحاكمات الشرعية؛ حيث يظهر التحليل والاستنباط عبر التطبيقات الفنية التالية:

1. التفكيك اللغوي والشكلي وتحديد طبيعة المهل والإجراءات

يقتضي التحليل الأصولي التميز الدقيق في المادة الإجرائية بين الألفاظ التي تفيد البطلان الجوهري المتصل بالنظام العام، والألفاظ التي تفيد التنظيم الإداري وتمنح السلطة التقديرية. فصيغ الجزم والوجوب، كعبارات «على القاضي أن...» أو النص على الامتثال «تحت طائلة البطلان»، تؤكد أهمية الإجراء في ترتيب أثره القانوني، في حين أن صيغ الجواز والترخيص، كعبارة «يجوز للمحكمة...»، تعكس في الأصل سلطة تقديرية في إدارة الدعوى. كما يبرز التفكيك بين شرط وجود الإجراء وأثره القانوني في مسائل التبليغ القضائي وغيرها من الإجراءات التي رتب المشرع على استيفائها آثاراً محددة.

2. إعمال الدلالات اللفظية والقواعد الأصولية في النصوص

استنباط الحكم لا يقوم على ظاهر اللفظ وحده، بل يتطلب النظر في دلالته وسياقه ونطاقه، والاستفادة من المنطوق والمفهوم وسائر أدوات الدلالة في حدودها العلمية. كما تتجلى قاعدة «إعمال الكلام أولى من إهماله» في قراءة النصوص التي تتضمن شروطاً أو قيوداً؛ فلا تُحمل العبارات الزائدة عن الحاجة على الحشو متى أمكن حملها على معنى منتج. وفي مواعيد الطعن والإجراءات، يؤدي تحديد بداية الميعاد ونهايته إلى آثار حاسمة على قبول الإجراء أو رده شكلاً.

www.daralthaqafa.com

3. إعمال قاعدة «الخاص يخصص العام» والمرجعية التكميلية

يُعد التخصيص والتدرج الإجرائي من أبرز مجالات التطبيق الأصولي؛ فقد ترد قاعدة عامة ثم ترد عليها أحكام خاصة تنظم حالات محددة، فيكون النص الخاص هو الواجب التطبيق في نطاقه. كما تتميز التشريعات الشرعية بارتباطها بالمرجعية الفقهية والقواعد العامة عند غياب النص، بما يقتضي من القاضي امتلاك أدوات أصولية وفقهية تساعده على فهم النص وتحديد مجاله وتطبيقه في ضوء المنظومة التشريعية والمرجعية الشرعية ذات الصلة.

مقترحات وتوصيات لتطوير المنهج وتوسيع آفاقه المستقبلية.

1. **توسيع تطبيقات قواعد التعارض والترجيح عند ازدواج التشريعات**: إفراد باب تطبيقي يدرس آليات حل التنازع والتناقض الإجرائي عندما تتداخل نصوص قانون أصول المحاكمات الشرعية مع نصوص تشريعات أخرى، مع تفعيل قواعد التخصيص والتقييد والنسخ والترجيح والجمع بين النصوص وفق شروطها العلمية.

2. **تأصيل «المقاصد القضائية» وقواعد التقدير في القرارات الوقتية**: تعزيز المنهج بقواعد الموازنة المقاصدية، ولا سيما في القرارات المستعجلة والوقتية المتعلقة بالنفقة والحضانة والمشاهدة وغيرها، مع المحافظة على حدود السلطة القضائية وضوابطها القانونية.

3. **استشراف أثر البيئة الرقمية والإثبات الإلكتروني**: تحديث الأدوات الأصولية لتتناول التكييف الفقهي والقانوني للتبليغ القضائي الإلكتروني والإثبات بالمحررات والوسائل الرقمية، وربط ذلك بالغايات التي يقوم عليها الإجراء، وفي مقدمتها تحقق العلم وصيانة حقوق الخصوم وسلامة الإثبات.

4. **التوسع في الدراسات التطبيقية المشتركة**: ربط الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم العليا بالقواعد الأصولية والفقهية والقانونية التي تقوم عليها، بما يسهم في تنسيق الاجتهاد القضائي وتوحيد منهج التسبيب والاستدلال.

القيمة العلمية والمنهجية

إن القيمة الحقيقية للكتاب لا تكمن في عرضه لقواعد أصولية معروفة فحسب، وإنما في محاولته إعادة توظيف هذه القواعد في صناعة العقل القانوني والقضائي. فهو ينقل القارئ من مرحلة معرفة القاعدة إلى مرحلة القدرة على استعمالها، ومن حفظ النص إلى فهم بنيته ودلالته، ومن معرفة الحكم إلى إدراك الطريق العلمي الذي أدى إليه.

الخاتمة

إن جودة العمل القانوني لا تُقاس بالنتيجة النهائية التي ينتهي إليها الحكم فحسب، بل تُقاس أساساً بسلامة الطريق والأدوات الاستدلالية التي أوصلت إليها. وهذا الكتاب يمثل لبنة منهجية رفيعة لبناء عقلية قانونية تجمع بين أصالة التأصيل ودقة التطبيق، وتحول المادة الأصولية من قواعد مجردة إلى ملكة حية في الفهم والاستنباط.

ومن هذه الزاوية، فإن «المنهج الأصولي في صناعة الفقه القانوني» جدير بأن يكون إضافة مهمة للمكتبة القانونية والفقهية، وأن يجد طريقه إلى القضاة والفقهاء والمحامين والباحثين وطلبة الدراسات العليا، وأن يشكل أساساً لمزيد من الدراسات التطبيقية التي تربط علم أصول الفقه بصناعة الحكم القضائي المعاصر.

نسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يبارك في جهد مؤلفه، وأن يجعله نافعاً للقضاة والفقهاء والمحامين والباحثين، وزاداً لكل من يسعى لإقامة الحق وتحقيق العدالة.

والله ولي التوفيق.

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم لكتاب

المنهج الأصولي في صناعة الفقيه القانوني

الأستاذ الدكتور حمزة محمد أبو عيسى

أستاذ القانون الجزائي

عميد كلية الحقوق (سابقاً) - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث بجوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فقد سرّني أن أطّلع على كتاب الدكتور أمجد علي سعادة الموسوم بـ (**المنهج الأصولي في صناعة الفقيه القانوني**)، وأن أقف على جملة من مباحثه ومسائله ومنهجه في العرض والمعالجة؛ فوجدتني أمام عمل علمي جادّ، طموح في غايته، واسع في أفقه، لا يكتفي بجمع المادة أو عرض المعلومة، بل يتجه إلى ما هو أبعد من ذلك وأعمق: **بناء مَلَكة الفقيه القانوني، وتكوين أدواته العقلية واللغوية والأصولية**، وتدريبه على حسن فهم النص، وصحة الاستنباط منه، ودقة تنزيله، وإحكام صياغته.

ولعل أول ما يستوقف القارئ في هذا الكتاب عنوانه الدال على مشروعه؛ فقد اختار المؤلف له عنوان (**صناعة الفقيه القانوني**). وفي لفظ (الصناعة) دلالة موفقة؛ لأن الفقه القانوني مَلَكة تُبنى، وأدوات تُكتسب، ومهارات تُصقل، وعقل يتدرّب على النظر حتى يصبح المنهج فيه سجيةً علمية راسخة.

ومن هنا تتبدى إحدى الخصائص المهمة لهذا المؤلَّف؛ وهي أنه **يستثمر ما في أصول الفقه والمنطق وعلوم اللغة من أدوات عقلية ودلالية ومنهجية في صناعة الفهم القانوني المعاصر**. وهذه الفكرة، وإن كانت جذورها ضاربة في تراثنا العلمي، فإن إعادة بنائها وتوظيفها في مجال القضاء والتشريع والعقود والصياغة القانونية الحديثة تمنح هذا الكتاب خصوصيته وأهميته.

لقد خلّف علماؤنا تراثًا بالغ الدقة في فهم الخطاب: بحثوا في العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، والأمر والنهي، والحقيقة والمجاز، والصريح وغير الصريح، ومراتب الوضوح والخفاء، ودلالة السياق والقرائن، وطرق الجمع، والترجيح والاستدلال. وهذه جميعًا قضايا في صميم عمل القاضي والمحامي والمشرّع والمحكّم والباحث القانوني؛ لأن مادة عمل هؤلاء، في نهاية المطاف، هي النص والواقعة والدلالة والحجة.

وقد أحسن الدكتور أمجد علي سعادة حين حاول أن يعيد وصل هذه الحلقات بعضها ببعض، وأن **ينقلها من دائرة التجريد إلى فضاء التطبيق القانوني**؛ إذ تتجاوز الأسئلة النظرية إلى أسئلة أكثر اتصالًا بالممارسة: كيف تعمل هذه القواعد عند تفسير نص تشريعي؟ وكيف تؤثر في فهم عقد؟ وكيف يستعين بها القاضي في بناء حكمه؟ وكيف يستثمرها المحامي في تحليل النص والحجة؟ وكيف ينبغي للصائغ القانوني أن يراعيها حتى يمنع الغموض والتعارض وسوء التأويل قبل وقوعه؟

www.daralthaqafa.com

وتكشف بنية الكتاب عن وعي واضح بالتدرج المنهجي في تكوين الفقيه القانوني. فقد أقام المؤلف بناءه على أربعة فصول كبرى تتساند فيما بينها، حتى ليبدو الكتاب في مجموعه مسارًا تدريبيًا يبدأ من العقل، ويمر باللغة والدلالة والاستنباط، وينتهي إلى الصياغة القانونية.

ومما يزيد الكتاب أهميةً أنه التفت إلى التحولات التي يشهدها العالم القانوني المعاصر، فبحث في الصياغة الرقمية، والوثائق الإلكترونية، والعقود الذكية، والمنصات التفاعلية، وأدوات الذكاء القانوني.. وهذه لفتة علمية موفقة؛ لأنها تكشف عن فهم لطبيعة المرحلة التي تدخل فيها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بقوة إلى مجالات البحث والصياغة والتحليل القانوني.

وإذا كان من حق الكتاب الجيد أن يُقاس بما يضيفه إلى قارئه، **فإن من أبرز ما يُحسب لهذا العمل أنه يحاول أن ينقل القارئ من المعرفة إلى المَلَكة**. فثمة فارق كبير بين أن يعرف الطالب قواعد التفسير، وبين أن يصبح قادرًا على ممارستها؛ وبين أن يحفظ تعريفات الدلالات، وبين أن يكشف بها خلل نص؛ وبين أن يقرأ عن الصياغة، وبين أن يستطيع بناء عبارة قانونية منضبطة.؛ ولهذا جاءت في الكتاب التطبيقات والتدريبات وقواعد المراجعة والنقد الذاتي للنص، بما يجعل منه أقرب إلى مختبر لتدريب العقل القانوني منه إلى كتاب نظري تقليدي.

كما يلفت النظر في هذا العمل الجمع بين الأصالة والمعاصرة؛ فالمؤلف يستمد جانبًا مهمًا من أدواته من ذخيرة أصول الفقه والمنطق واللغة العربية، لكنه يعيد تشغيلها داخل مشكلات قانونية معاصرة. والأصالة الحقيقية.

ويُحسب للدكتور أمجد علي سعادة كذلك أن تجربته العلمية واتصاله بالقضاء الشرعي والسياسة الشرعية وفي القانون في تخصص التحكيم وفض النزاعات قد انعكست على طبيعة مشروعه؛ فالذي يعنيه هو القاعدة حين تدخل قاعة القضاء، وحين تُختبر في النزاع، وحين تتحول إلى عقد، أو لائحة، أو حكم، أو نص تشريعي. وهذه الروح العملية تضفي على الكتاب بعدًا إضافيًا، وتجعله أقرب إلى حاجات المشتغلين بالقانون والفقه والقضاء.

ومن هنا أرى أن دائرة المستفيدين من هذا الكتاب واسعة؛ فهو جدير بأن يكون بين يدي طلاب الحقوق والشريعة والدراسات العليا، والقضاة وأعضاء النيابة والمحامين والمحكمين والمستشارين القانونيين والباحثين والمشتغلين بالصياغة التشريعية والعقدية.

ولذلك فإنني أقدّم هذا الكتاب إلى القارئ الكريم وأنا أرجو له أن يحظى بما يستحقه من قراءة ومدارسة وانتفاع، وأوصي به طلاب العلم والباحثين والمشتغلين بالقضاء والقانون؛ لأنه يدعو قارئه إلى ممارسة القانون بعقلٍ أكثر انضباطًا، ولسانٍ أكثر دقة، ومنهجٍ أشد إحكامًا.

وأحسب أن من يقتني هذا الكتاب يقتني مرجعًا يعود إليه عند تحليل النصوص، ودليلًا يستصحبه في الاستنباط والصياغة والمراجعة، ولا سيما أن صاحبه قد جمع فيه بين التأصيل والتطبيق، وبين علوم التراث وحاجات الواقع، وبين الفقه بالقواعد والوعي بصناعة النص القانوني الحديث.

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يبارك في مؤلفه وعلمه وجهده، وأن يجعله إضافةً نافعة إلى المكتبة القانونية والأصولية، وأن يسهم في تكوين فقيه قانوني يجمع إلى معرفة النص فقه دلالته، وإلى قوة الحجة سلامة المنهج، وإلى أصالة المعرفة وعي العصر، وإلى صحة الحكم إحكام العبارة.

وهو جهد يستحق من أهل العلم والقانون أن يقفوا عليه، ومن طلابهما أن ينتفعوا به، ومن المكتبة العربية أن تحتفي بإضافته.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

www.daralthaqafa.com

فهرس الكتاب

مقدمة كتاب المنهج الأصولي في "صِناعَةِ الفَقِيهِ القَانُونِيِّ" 5

مراجعة د. عارف حسونة، وتقريظ د. سميح الزعبي، وتقديم د. حمزة أبو عيسى 8

فهرس الكتاب 13

المَدْخَلُ التَّمْهِيدِيُّ عِلمِ الأُصُولِ وصِنَاعَةِ الفَقِيهِ القَانُونِيِّ 16

نص "مَتْنِ صناعة الفقيه" 29

الفَصْلُ الأَوَّلُ: مَبَادِئُ المَنْطِقِ وَالْمَعَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ "المنطق القانوني الأصولي" 41

الفهرس المنهجي للفصل الأول 49

المبحث الأول:مَدَارِكُ الْعُلُومِ: التَّصَوُّرُوَالتَّصْدِيقُ 51

فصل: لِإِسْنَادِ التَّصْدِيقِيّ 54

المبحث الثاني:مَا يُوصِلُ إِلَى التَّصَوُّرِ 64

المبحث الثالث:فِيمَا يُوصِلُ إِلَى التَّصْدِيقِ 70

فصل: مَرَاتِبُ ظُهُورِ التَّصْدِيقِ فِي الْوَاقِعِ 74

المبحث الرابع:الْعَلَاقَاتُ الْبِنْيَوِيَّةُ 77

المبحث الخامس:النِّسْبَةُ بَيْنَ الْحَقَائِقِ وَالْمَفَاهِيمِ(أَنْوَاعُ التَّبَايُنِ) 89

المبحث السادس:أَنْوَاعُ الْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ 96

المبحث السابع:الْمُغَالَطَاتِ الْمُنْطِقِيَّةِ فِي الوَ اقِعِ القَضَائِيّ 102

الفَصْلُ الثَّانِي: مبادئ المعارف اللغوية " اللسان القانوني الأصولي" 113

الفهرس المنهجي: الفصل الثاني 113

المبحث الأول:عَلَاقَاتُ الْأَلْفَاظِ بِالْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةُ 116

المبحث الثاني:دَلَالَةُ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعَانِي 121

المبحث الثالث:الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ(أَصْلُ اللَّفْظِ وَعَارِضُهُ) 125

فصل: القَرِينَةُ والعَلاقَةُ الصَّارِفَةِ 131

تطبيق شامل لمبحث الحقيقة والمجاز 138

المبحث الرابع:صَرَاحَةُ اللَّفْظِ وكِنايَتُهُ 140

المبحث الخامس:أَدَوَاتُ الرَّبْط (معاني حروف المعاني) 144

التطبيق العملي 149

تطبيق ميزان الأصول في نقد اللوائح القضائية 149

الْتطبيق اللُّغَوِيُّ الشَّامِلُ: هَنْدَسَةُ اللَّفْظِ وَبِنَاءُ الْمَعْنَى 151

تَدْرِيبٌ خِتَامِيٌّ تَطْبِيقِيٌّ لِلْفَصْلِ الثَّانِي 151

الفصل الثالث: الدلالات الأصولية والاستنباط القانوني 161

الفهرس المنهجي: الفصل الثالث مراحل الاستنباط الأصولي القانوني 162

المدخل: فهم الخارطة الإدراكية لدلالات الألفاظ الأصولية (مقارنة بين منهج الحنفية والجمهور) 166

www.daralthaqafa.com

المَرْحَلَةُ الأُولَى:التَّحْلِيلُ الْكَمِّيُّ لِلَّفْظِ(الِاسْتِغْرَاقُ وَالشُّمُولُ) ..... 173 .
المبحث الأول:الاستغراق والشمول(العام والخاص) 174
المصفوفة الموحدة: ميزان الترجيح والتعارض في الدلالات.....186
المبحث الثاني:لغة التكليف والإلزام القانوني(الأمر والنهي).....188
المرحلة الثانية:التحليل الكيفي للألفاظ(محددات الوصف والنطاق) 193
المَبْحَثُ الثَّالِثُ:الإطلاقُ وَالتَّقييدُ.....194
المرحلة الثالثة:نوع الدلالة(قياس درجة الوضوح والخفاء) 200
المَبحَثُ الرَّابِعُ:مَرَاتِبُ الْوُضُوحِ (الظَّاهِرُ، النَّصُّ، الْمُفَسَّرُ، الْمُحْكَمُ).....201
المَبْحَثُ الْخَامِسُ:عَوَارِضُ الْخَفَاءِ (الْخَفِيُّ، الْمُشْكِلُ، الْمُجْمَلُ، الْمُتَشَابِهُ).....208
المرحلة الرابعة: طَرِيقَةُ الدَّلَالَةِ (مَنَاهِجُ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَاسْتِنْطَاقِ النُّصُوصِ) 214
المَبْحَثُ السَّادِسُ:دَلَالَةُ الْمَنْطُوقِ (الصَّرِيحُ وَغَيْرُ الصَّرِيحِ).....217
المَبْحَثُ السَّابِعُ: دَلَالَةُ الْمَفْهُومِ (فِقْهُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ: الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ).....224
المَرْحَلَةُ الْخَامِسَةُ:التَّقْعِيدُ وَالتَّرْجِيحُ (الْخُلَاصَةُ الْمَنْهَجِيَّةُ).....**230**
المبحث الثامن: القَواعِدُ المِئَةُ (100) الحَاكِمَةُ لِلفَهْمِ والاسْتِنبَاطِ والصِّيَاغَةِ القَانُونِيَّةِ.....231
المَبْحَثُ التَّاسِعُ:المَقَاصِدُ الشَّرْعِيَّةُ لِلصِّيَاغَةِ القَانُونِيَّةِ (ضَوَابِطُ الفَهْمِ وَالصِّيَاغَةِ).....258
التَّدرِيبُ التَّطْبِيقِيُّ الْخِتَامِيُّ لِلْفَصْلِ الثَّالِثِ 271
الفصل الرابع: مبادئ الصياغة القانونية والتشريعية ومهاراتها التقليدية والتقنية 279
الفهرس المنهجي: الفصل الثالث معالم صِناعة الصِّيَاغَة القانُونيةِ.....280
نَصُّ مَتْنُ الفَصْلُ الرَّابِعِ:مِيثاقُ هَنْدَسَةِ الصِّيَاغَةِ القَانُونِيَّة.....282
المبحث الأول:خصائص الصياغة القانونية والتشريعية والقطعية الدلالية "هندسة النص الإلزامي"..284
المبحث الثاني:التوازن بين الاقتصاد اللغوي والاحتراز الصياغي ("جوامع الكلم" و"الإطناب المانع").....294
تمهيد تأصيلي: في فلسفة البناء التعبيري بين الإطلاق والتقييد.....294
المطلب الأول: الاقتصاد اللغوي (جوامع الكلم) بين الأصل والاستثناء.....295
المطلب الثاني: الاحتراز الصياغي (الإطناب المانع) بين الضرورة والتكلف.....297
المبحث الثالث:الصياغة التشريعية وصياغة العقود (الخطاب العام والخطاب الخاص).....299
تمهيد تأصيلي: في الفرق بين صناعة التشريع وهندسة العقد.....299
المطلب الأول: ماهية الخطاب التشريعي والخطاب العقدي (التمييز الأصولي).....300
المطلب الثاني: لغة التشريع (الخطاب العام) – الضوابط والأدوات.....302
المطلب الثالث: لغة العقود (الخطاب الخاص) – الضوابط والأدوات.....304
المطلب الرابع: التقاطعات بين الخطابين (عندما يحيل التشريع إلى العرف أو العقد).....307
المطلب الخامس: آلية تحقيق التوازن (الميزان الأصولي للصياغة).....309
المبحث الرابع: أدوات التحرير القضائي وضوابطها (اللغة التكيفية).....312
المطلب الأول: ماهية التحرير القضائي وأركان النص القضائي.....313
المطلب الثاني: صياغة اللوائح القضائية: لائحة الدعوى واللائحة الجوابية.....315

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: ضوابط الصياغة القانونية في تسبيب الأحكام (إِعْمَالُ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ).....318
المطلب الرابع: صياغة قرار الحكم "المنطوق" (دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ الْجَازِمَةِ).....321
المبحث الخامس: الصياغة الرقمية والتحديات المعاصرة (الوثائق الإلكترونية والعقود الذكية).....323
المطلب الأول: حجية التعبير الإلكتروني في ميزان الأصول 324
المطلب الثاني: العقود الإلكترونية والمنصات التفاعلية (النماذج الجاهزة) 326
المطلب الثالث: مواطن الخلل الصياغي في النصوص الرقمية (دليل علاجي).....328
المطلب الرابع: أدوات الذكاء القانوني في تحليل النصوص الرقمية (تحليلات أصولية متقدمة) 329
المطلب الخامس: الضبط الأصولي للصياغة الرقمية (قواعد متقدمة في الذكاء القانوني).....331
المبحث السادس:النقد الذاتي للنص والقواعد الوقائية (الدليل العلاج الصياغي).....334
تمهيد تأصيلي: في ضرورة مراجعة النص قبل الاعتماد 334
المطلب الأول: الأخطاء الشائعة في الصياغة القانونية (التشخيص والتصنيف) 335
المطلب الثاني: قائمة التدقيق الذاتي(Self-Audit Checklist) 338
المطلب الثالث: القواعد الوقائية (كيف تمنع الخطأ قبل وقوعه).....340
المطلب الرابع: آليات المراجعة والتصحيح (العلاج التفصيلي).....342
المبحث السابع: التطبيق التطبيقي الشامل(الصناعة الكبرى من النص الأصولي إلى النص القانوني ...346
المطلب الأول: التطبيق التشريعي (من القاعدة الأصولية إلى المادة القانونية).....347
المطلب الثاني: التطبيق القضائي (من الواقعة إلى لائحة الدعوى والحكم).....351
المطلب الثالث: التطبيق العقدي (من العقد العام إلى العقد المحصن).....355
المطلب الرابع: التطبيق الرقمي (ضبط الصياغة الإلكترونية بالضوابط الأصولية) 357
خاتمة الكتاب:صِنَاعَةُ الفَقِيهِ القَانُونِي مِنَ الأَصَالَةِ إِلَى الرُّقْمَنَةِ 362